

تقويم ادوات الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي للتحقق من استمرارية المصارف الخاصة

بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي

Evaluating the supervision tools of the Central Bank of Iraq to verify the continuity of private banks
An applied research in the Central Bank of Iraq

الباحث سمير مبارك ميرزا
أ.د. موفق عبد الحسين محمد
تخصص محاسبة القانونية
محاسب قانوني ومراقب حسابات

المستخلص:

هدف البحث الى تسليط الضوء على تقويم لاهم الادوات المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي في تنفيذه وظيفة الرقابة الإشرافية للتحقق من استقرار النظام المصرفي وحماية اموال المساهمين والمودعين بشكل عام وعدم وجود ما يثير من مخاطر تتعلق بالتعثر والفشل المالي بشكل خاص للمصارف التجارية، والتعرف على اهم نقاط الخلل والضعف في تلك الادوات في كشفها المبكر عن مخاطر الاستمرارية في الوقت المناسب.

Abstract:

The aim of the research to highlight the calendar of the most important tools used by the Central Bank of Iraq, in the implementation of the function of supervisory oversight, to verify the stability of the banking system, and protect the funds of shareholders, and depositors in general and the absence of any raises the risks of default and financial failure in particular, for commercial banks. The most important flaws and weaknesses in these tools, in the early detection of the risks of continuity in a timely manner, The study concluded a set of conclusions, including the weakness of the tools used in the performance of the function of supervisory oversight in detecting cases of default and financial failure in the early time as well as the protection of the financial system of banking, in addition to a set of recommendations, including the need to develop and review the tools used in Performance of supervisory control function in a manner that contributes to the detection of bank failures in a timely manner.

المقدمة:

من اهم المهام المنوطة بالبنك المركزي العراقي بموجب القوانين والانظمة والتعليمات تتمثل بالمحافظة على النظام المالي المصرفي بشكل عام وعلى حقوق المودعين والمساهمين والجهات الاخرى ذات العلاقة بالمؤسسات المالية المصرفية بشكل خاص والتي تنبثق بشكل تلقائي من اهدافها المحددة بموجب قانونها الخاص والتي سيتم الاشارة اليها في الجانب النظري من البحث، ولغرض تحقيق البنك المركزي لتلك المهام لابد ان يمتلك الادوات المناسبة لغرض التأكد من ان عمل المصارف الخاصة تجري وفق السياق المطلوب ولا توجد هنالك اي مخاطر او اخطاء جوهرية في ادارة العمليات المصرفية والتي من الممكن ان تؤدي الى حدوث التعثر المالي ومن ثم الاعسار والفشل والتصفية، وبسبب حدوث مشاكل مالية وقانونية وادارية للبعض من المصارف الخاصة ووضعها تحت وصاية البنك المركزي العراقي جاء هذا البحث ليدرس ويقيم الادوات المستخدمة في الرقابة الإشرافية للتحقق من استقرار واستمرار النشاط المصرفي والكشف عن المخاطر المصرفية في الوقت المناسب.

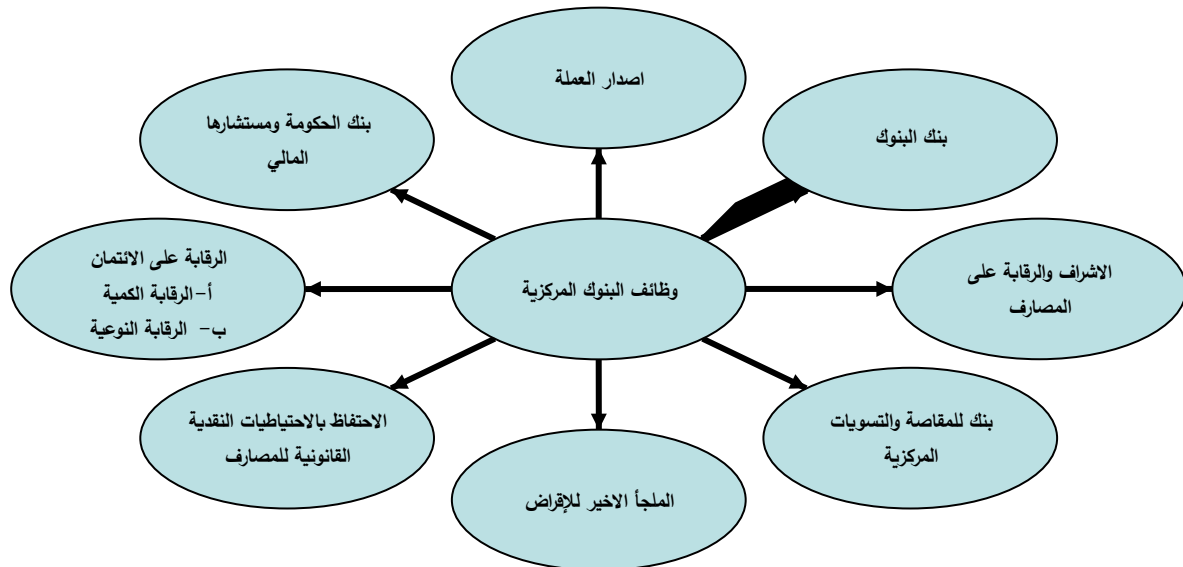
٢_ إطار نظري:

٢-١ مفهوم البنك المركزي: لغرض اعطاء مفهوم للبنك المركزي نجد هنالك مفاهيم عديدة قد تم صياغتها من قبل الاقتصاديون في اشكال عديدة، فالبنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة، ويقدم جميع اعماله وفقاً لأحكام القانون، وعادة ما يكون البنك المركزي مملوكاً للدولة وتكون وظيفته الاساسية ادارة أنشطة المصارف، ورسم السياسة الاقتصادية العامة للحكومة من خلال توجيه وإدارة السياسة النقدية، والمحافظة على استقرارها (زكية ٢٠٠٩: ١٥)، بالإضافة الى ذلك يعتبر البنك المركزي " مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقه مسؤولية اصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات

النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها باجالات النشاط الاقتصادي " (ال علي ٢٠٠٢:٦١)، اما تعريفه فهناك تعاريف ركزت على جميع وظائف البنك المركزي ومنها تعريف (عبدالله، ٢٠٠٦:١٨) حيث عرف البنك المركزي على انه (بنك البنوك لأنه يتولى الاشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الاصدار لان له سلطة اصدار نقد الدولة وبنك الدولة لان له سلطة ادارة احتياجات الدولة من الذهب والعملات الاجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة).

٢-٢ وظائف البنوك المركزية: ان جميع البنوك المركزية بشكل عام تؤدي وظائف متعددة ومتشابهة الى حد ما والهدف الاساسي من تلك الوظائف لغرض تحقيق الصالح العام وهذه الوظائف تم بيانها في الشكل رقم (١) ادناه وسيتم التطرق الى وظيفة الاشراف والرقابة على المصارف والتي ستكون الجزء الاساسي من هذا البحث:

شكل رقم (١) وظائف البنوك المركزية



المصدر من اعداد الباحث

وعليه فان الوظيفة المنبثقة من وظيفة البنك المركزي كبنك البنوك هي وظيفة الاشراف والرقابة على المصارف، وان هذه الوظيفة تعتبر من اهم وظائف البنك المركزي في الوقت الراهن، وادركت البنوك المركزية في كثير من دول العالم اهمية وظيفة الاشراف على المصارف بعد الازمات التي تعرضت لها وعدلت الكثير من تلك الدول قوانين مصارفها المركزية او بالأحرى اضافت مواد تعطي البنوك المركزية قوة وصلاحيات اكبر في مجال الاشراف على المصارف وذلك بغرض التأكد من انها في وضع مالي سليم وقادرة على الوفاء بالتزاماتها (الدوري والسامرائي، ٢٠١٣:٦٨)، وعرفت وظيفة الاشراف والرقابة على المصارف بانها (مجموعة من الضوابط والقواعد والنظم التي تحكم وتقيّد اعمال وعمليات المؤسسات المصرفية وتنظم المهنة، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي مع افضل معدلات النمو الاقتصادي، وسلامة المراكز المالية لهذه المؤسسات وصولاً الى المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية فضلاً عن حماية مصالح المدخرين والمستثمرين والمساهمين والمحافظة على حقوقهم (مبارك، ٢٠٠٥:١٧)، وقد منح المشرع العراقي هذه الوظيفة حصراً الى البنك المركزي العراقي والتي نصت على (يكون البنك المركزي العراقي وحده دون غيره سلطة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لترخيص وتنظيم عمل المصارف والاشراف عليها وعلى فروعها من اجل امتثال جميعها لأحكام هذا القانون والقانون المصرفي،..... الخ).

٣-٢ اهمية الرقابة الإشرافية: تأتي اهمية الرقابة الإشرافية التي تمارسها البنوك المركزية في العالم على المصارف داخل بلدانها، والتي اصبحت في العقود الاخيرة من الوظائف الجوهرية لعمل تلك البنوك، وادت الى تنامي وتشابك وتعدد الاتجاهات التي اعادت تجسيد الصناعة المصرفية وتغيير طبيعة الادوار والوظائف والخدمات التي تقدمها المصارف والتي ابرزت الحاجة الملحة لوجود نظم لرقابة اداء المصارف و تقويم كفاءة اداءها في تلك البيئة المعقدة والخطرة، وتستوجب المحافظة على سلامة قطاعاتها المصرفية من تنامي درجة المخاطرة الكبيرة وتنوع هذه المخاطر في تلك البيئة (Rose & Hudgins, 2008: 20-22)، وفي الحقيقة ان هذه البنوك تخدم عدة فئات يهتما جميعاً ان يبقى البنك سائراً في اعماله على افضل وجه، ومن هذه الفئات (عبدالله: ٢٠١٤:٣٨٧):

- أ- إدارة البنك لأنها مسؤولة أمام الهيئة العامة للمساهمين عن تأدية مهمتها بنجاح.
- ب- الهيئة العامة للمساهمين حيث يهتم المساهمون بالرقابة والاشراف للاطمئنان على سلامة رأسمالهم المستثمر.
- ج- جمهور المودعين اصحاب المورد الاكبر لأي بنك والذي يكون دائماً أكبر من حجم رأس المال، وذلك للاطمئنان على ودائعهم واستمرارية دفع الفوائد عليها.
- د- جمهور العملاء المستفيدين من التسهيلات الائتمانية المختلفة سواء منها المباشرة (قروض، سلف، خصم الكمبيالات، الخ) او غير مباشرة (الاعتمادات، كفالات، بوالص تحصيل، حوالات، الخ) حيث يهمهم نجاح البنك لضمان استمرارية نشاط اعمالهم التجارية التي تقوم في جزء منها على هذه التسهيلات بينما يعني فشل البنك توقف تلك التسهيلات ومطالبتهم بالدفع مما قد يؤدي الى توقف نشاط مشاريعهم وربما افلاسها.
- هـ- السلطات النقدية المتمثلة في البنوك المركزية لأنها تهدف الى حماية جمهور المتعاملين مع البنوك من المودعين ومقترضين ومساهمين وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني من الاثار السلبية التي قد تنتج عن فشل بنك ما، كما تهدف ايضاً الى توجيه السياسة الائتمانية والنقدية في البلد المعني والذي لا يتحقق بدون الاشراف والرقابة.

٢-٤ اهداف الرقابة الإشرافية:

يمكن حصر الاهداف الاساسية للرقابة الإشرافية بالآتي: (عبد النبي ٤٢، ٤١: ٢٠١٠)

- أ- التأكد من سلامة المركز المالي لكل مصرف.
- ب- مراقبة وتوجيه الائتمان المصرفي كماً ونوعاً.
- ج- العمل على حماية ودائع الجمهور في البنوك المرخصة، وحماية حقوق المساهمين فيها.
- د- التأكد من سلامة الجهاز المصرفي وتجاوبه مع متطلبات النمو الاقتصادي.

٢-٥ مسؤولية واجراءات البنك المركزي في عملية الاشراف والرقابة:

- ان الاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي في عملية الرقابة الإشرافية على المصارف فإنها محددة بالقوانين التي تحكم عمله وتعليماته التي يصدرها وبالساسة النقدية التي يتبعها وبالتالي فهو يقوم مقام مجالس الادارة في المصارف او ادارتها التنفيذية او دوائر التدقيق الداخلي فيها او انظمة الضبط التي تعمل من خلالها. ولعل مسؤولية البنك المركزي الرقابية هنا تكمن في حمايته لمصالح المودعين من خلال محافظته على استقرار وثبات الجهاز المصرفي والتأكد من التزام المؤسسات المصرفية بالأنظمة والتعليمات التي تحكم السياسة النقدية، وحتى يتمكن البنك المركزي من تنفيذ هدفه الرقابي المطلوب وجب مراعاة ما يلي: (عبدالله، ٤٤٠: ٢٠٠٦)
١. التأكد من ان اعضاء مجالس الادارة العليا التنفيذية يتمتعون بالأمانة والنزاهة والثقة والمهارات والخبرة الكافية لأداء اعمالهم.
 ٢. على المصرف ان يكون لديه رأس المال الكافي والاحتياطيات والمخصصات المختلفة لمواجهة المخاطر المحتملة وان لديه السيولة الكافية لمواجهة المسحوبات على الودائع.
 ٣. التأكد باستمرار من ان نسبة كفاية رأس المال والسيولة ضمن الحدود التي تتطلبها التشريعات والتعليمات النافذة.
 ٤. التأكد من ان لدى المصرف الموارد المالية الكافية للتغلب على كافة الصعوبات والظروف المحيطة به لحماية المودعين من الخسائر المحتملة.
 ٥. الطلب الى المصرف اجراء التعديلات على سياسته واوضاعه المالية واللجوء الى كافة الوسائل الممكنة لتنفيذ برامج تصحيحية للتغلب على عوامل الضعف كزيادة رأس المال وتحسين الضوابط الرقابية.
 ٦. التأكد من تطبيق المصرف لكافة الاجراءات اللازمة عند منح الائتمان من اعداد الدراسات والتحليل المالية واخذ الضمانات الكافية وفقاً للقواعد المصرفية المتعارف عليها وذلك لدفع المخاطر الناتجة عن خسائر القروض.
 ٧. التأكد من نوعية الموجودات لدى البنك وان المخصصات الكافية قد اخذت لمقابلة النقص الذي سيطرأ على هذه الموجودات وخاصة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
 ٨. التأكد من وجود انظمة داخلية للبنك مصممة جيداً بحيث تسهل انسياب المعلومات من وإلى المصرف وداخل المصرف نفسه وتحقيق الضبط الداخلي لمواجهة صعوبة العمل في الاسواق المالية وتزايد اعداد العمليات المنفذة يومياً في المصرف.

٩. التأكد من ان الادارة العليا تقوم بتنفيذ ما عليها من واجبات وأنها تمكن جهازها الفني من اداء واجباته كذلك.

١٠. التركيز على نوعية القروض وتصنيفها والتأكد من توثيقها والسياسات المتبعة للديون المشكوك في تحصيلها وتكوين المخصصات اللازمة لها.

٢-٦ ادوات الرقابة الإشرافية للبنك المركزي:

أولاً: الرقابة المكتبية:

تعتبر الرقابة المكتبية من اهم انواع اساليب الرقابة التي يمارسها البنك المركزي والتي عن طريق فحص وتحليل التقارير والبيانات التي ترفعها المصارف بانتظام الى البنك المركزي وذلك للوقوف على حقيقة المراكز المالية ودرجة كفاءة ادائها، كما يراقب التقارير السنوية التي يضعها مراقبو الحسابات لدى المصارف للتأكد من مدى تنفيذ قراراته وخلو نشاط المصارف من اية مخالفة (ذهبية، ٢٠٠٧: ٨٩)، ما ينبغي ان تتوفر لدى البنك المركزي الوسائل اللازمة لجمع ومراجعة التقارير المتعلقة بالأداء المالي للمصرف خارج الميزانية ومستويات الاريح والخسائر ومدى كفاية راس المال والسيولة وكذلك مخاطر السوق ومصادر الودائع، فضلاً عن ضرورة التزام المصرف بموافاة البنك المركزي بالمعلومات الدقيقة اللازمة والتقارير الاحصائية التي تلقي الضوء على الفقرات داخل الميزانية وخارجها (شاهين، ٢٠٠٥: ١٦).

ثانياً: الرقابة الميدانية (التفتيش):

تتمثل الرقابة الميدانية في القيام بالتأكد من ان المصرف يقوم بممارسة اعماله حسب القوانين والتشريعات النافذة، ومدى صحة ودقة البيانات التي يتم توفيرها للبنك المركزي (الكراسنة، ١٧، ٢٠١٠)، ونصت نصت المادة (٥٣ / ثالثاً) من قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) على أنه (يجوز للبنك المركزي العراقي أن يجري وفي أي وقت تفتيشاً موقعياً للمصرف يقوم به مسؤول واحد أو أكثر من مسؤول أو يقوم بها شخص آخر أو أي أشخاص آخرون يعينهم البنك المركزي العراقي لهذا الغرض ويراجع التفتيش عمليات المصرف للتحقق من مركزه المالي ومدى امتثاله لأحكام القوانين والأنظمة المتعلقة بإدارة أنشطته والتزاماته بالسياسة الداخلية ويقوم البنك المركزي العراقي بعملية تفتيش لجميع المصارف بصفه مستمرة وعلى الأقل مرة كل عام ماعدا مكاتب التمثيل التي يتم تفتيشها مرة واحدة على الأقل كل عامين).

ثالثاً: معيار (CAMELS) لتقييم وتصنيف المصارف:

يعرف هذا معيار بانه (وسيلة إشرافية للتحقق من ان المصارف تعمل بشكل جيد وانها قد تحتاج الى اشراف ومراقبة دقيقة (الامام والشمري، ١٧، ٢٠١٠)، وبدأ استخدام هذا المعيار في بداية عام ١٩٨٠م من قبل البنك الفدرالي الأمريكي نتيجة الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٩٢٩ م، اذ تعد من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر CAMELS، واثبتت النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف وتقييم مدى سلامتها المصرفية، اذ كانت أفضل من النتائج التي كانت متبعة باستخدام التحليل الإحصائي التقليدي، كما أثبت هذا المعيار قدرته على تحديد درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف قبل كشفها عبر آلية السوق و الأسعار، وتم تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS مع البيانات المالية السنوية التي يتم الافصاح عنها من قبل المصرف الى الجمهور، اذ يؤدي ذلك تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على الالتزام بانضباط السوق وهو إحدى الدعائم الأساسية التي جاءت بها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة والاشراف المصرفي (Capelle, 2004: 78).

ويمثل هذا المعيار في البداية الحرف الاول للخمس نسب التالية باللغة الانكليزية: (حسن، ١٢٠: ٢٠١١)

أ- كفاية راس المال Capital Adequacy وذلك للحكم على مدى كفاية راس المال لتغطية الاخطار.

ب- جودة الموجودات Assets Quality وذلك للتأكد من جودة الموجودات لتقليل مخاطر عدم السداد.

ج- كفاءة الادارة Management وذلك بقياس كفاءة ادارة المصرف وكفاءة ادارة الانشطة والعمليات بصفة عامة.

د- الربحية Earnings وذلك بتحقيق المصرف ربحية مناسبة كعائد على اجمالي الموجودات.

هـ- السيولة Liquidity وللحكم على مستوى السيولة بالمصارف تستخدم مؤشرات نسبة القروض الى الودائع ونسبة التداول (الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة).

و- وتم اضافة عنصر سادس هو درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity of Market Risk.

ليصبح اسم المعيار (CAMELS)، ويختص هذا العنصر بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية للمصارف (بوخلال، ٢٠١٢: ٢٠٩). اما بخصوص متطلبات او اجراءات تطبيق هذا النظام لابد اجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاعتماد على المكونات الست الاساسية اعلاه، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (١ الى ٥) حيث يكون التصنيف (١) الافضل، والتصنيف (٥) الادنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً الى تقويمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقويمات العناصر المكونة لها، وبالتالي فان المصارف التي يكون نتيجة تصنيفها (٤) او (٥) تشير ذلك الى وجود مشاكل جوهرية فيها مما تتطلب رقابة جادة واجراءات فعالة لها، لان ذلك المصرف معرض للمخاطر ومن الضروري توجيه الاهتمام الاداري والرقابي لها مع الاخذ بنظر الاعتبار احتمالات اخرى قد تؤدي الى التصفية او اعادة تنظيم المصرف. اما المصارف التي يكون تصنيفها (٣) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف وتستوجب اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك الى ظهور مشاكل مؤثرة على السيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ اجراءات مناسبة وتقديم ارشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المكتشفة. اما المصارف التي تصنيفها تتراوح بين (١ و ٢) فهي سليمة بصورة اساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات ادارة راسخة، وان قدرتها على الصمود امام التحديات او المخاطر جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة. الا ان ذلك يتطلب وجود اشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الاساسية، (شاهين: ٢٠٠: ٢٠٥).

رابعاً: دراسة تقارير مراقبي الحسابات:

يدقق المصرف من قبل مراقب حسابات خارجي تختاره الهيئة العامة ويوافق عليه البنك المركزي، وتوجب القوانين التي تنظم العمل المصرفي مراجعة حسابات المصارف من قبل مراقب الحسابات الخارجي الذي يمارس عمله وفقاً لأعراف وقواعد مهنة مراقبة الحسابات بوجه عام وبعض النصوص القانونية الوطنية وتعليماتها وقرارات الادارة العليا للمصرف (فرج، ٢٠٠٨: ٣٢). ويتم تدقيق القوائم المالية للمصرف، للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أم عن خطأ، وان إعدادها من النواحي كافة تم وفقاً للإطار إعداد القوائم المالية المعمول بها (Basel Committee on Banks Supervision, 2013)، ومن ثم ابداء الرأي في مدى عدالة القوائم المالية المنشورة، و أنها تعبر بصدق عن المركز المالي ونتيجة نشاطه للفترة المالية التي أعدت فيها لذلك يولي البنك المركزي أهمية خاصة للدور المناط بمراقبي الحسابات لتدقيق أعمال المصرف، إذ يُعدّ دوره مكملاً لدور البنك المركزي. ويحرص البنك المركزي على الاتصال والاجتماع مع مراقبي الحسابات باستمرار لمناقشة الأوضاع المالية للمصارف ومواكبة التطورات التي تحدث في المعايير المحاسبية (عبد الله، ٢٠١٢: ٥٢٦). وقد أوجبت معظم قوانين المنظمة لعمل المصارف على تعيين مراقبي حسابات قانونيين لفحص حسابات المصرف سنوياً، وبينت واجباتهم ومسؤولياتهم، فقد بين قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ في الباب ٧ (مراجعة الحسابات) ضمن المادة (٤٦، ٤٧، ٤٨) منه موضوع مراجع الحسابات وبين فيها التزاماته ومسؤولياته اتجاه البنك المركزي العراقي والمصارف.

٣- منهجية البحث:

٣-١ مشكلة البحث: ان الهدف الاساسي لوظيفة الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي على المصارف التجارية الخاصة تتمثل بالتحقق من استقرار النظام المالي والمحافظة على حقوق المساهمين واصحاب ذات العلاقة لتلك المصارف ولغرض تحقيق ذلك فان البنك يستخدم مجموعة من الادوات والوسائل التالية:

أ. التحليل المكتبي.

ب. التفتيش الميداني.

ج- معيار (CAMELS) لتقييم وتصنيف المصارف.

د. مقررات لجنة بازل (I, II, III) الدولية.

هـ- دراسة وتحليل تقارير مراقب الحسابات.

ويسبب حدوث مشاكل تتعلق بالتعثر والفشل المالي وبشكل مفاجئ للبعض من المصارف التجارية ووضعها تحت الوصاية والآخرى تحت مراقبة وإشراف للبنك المركزي العراقي، يدفعنا الى دراسة مدى كفاءة وفاعلية الادوات والوسائل اعلاه بما يتلاءم مع الهدف الاساسي من وظيفة الرقابة الإشرافية.

٣-٢ **اهمية البحث:** تتعلق اهمية البحث بأهمية استقرار النظام المصرفي في العراق ولارتباطها بقطاع حيوي في الاقتصاد ومفصل مهم من مفاصله الا وهو قطاع المؤسسات المالية لاسيما وان المصارف التجارية الخاصة اصبحت الان تنافس وتشارك القطاع العام في ممارسة أنشطة مختلفة، مما انعكس على تزايد عدد المصارف وتوسيع الهيكل المصرفي، كما تتجلى اهمية البحث في اهمية الاسهام بتسليط الضوء على تقويم وظيفة الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي على المصارف التجارية.

٣-٣ **هدف البحث:** يهدف البحث الى تقويم الادوات والوسائل المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي في اداءه لوظيفة الرقابة الإشرافية على المصارف التجارية الخاصة.

٣-٤ **فرضية البحث:** يستند البحث الى فرضية رئيسية وهي (وجود ضعف في ادوات ووسائل الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي في اكتشاف مخاطر تتعلق باستقرار النظام المالي المصرفي في الوقت المبكر).

٣-٥ **حدود البحث:**

اولاً: **الحدود المكانية:** تناول البحث دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان.

ثانياً: **الحدود الزمانية:** تم اختيار كافة الادوات والوسائل الذي يستخدمها البنك المركزي العراقي في اداءه لوظيفة الرقابة الإشرافية على المصارف التجارية لغاية عام ٢٠١٨.

٣-٦ **اساليب جمع البيانات:** تم الحصول على المعلومات اللازمة لإنجاز البحث من المصادر التالية:

اولاً: القوانين العراقية المعتمدة ذات العلاقة بموضوع البحث.

ثانياً: المراجع والمصادر والدوريات العربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث.

ثالثاً: الادوات والوسائل المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي في وظيفة الرقابة الإشرافية على المصارف التجارية الخاصة. رابعاً: المقابلات الشخصية مع مسؤولين في الادارة العليا لمديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان.

٤- **الجانب التطبيقي**

يتعلق بدراسة وتقويم الادوات المستخدمة من قبل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي لأدائه وظيفة الرقابة الإشرافية على المصارف التجارية بهدف تشخيص نقاط الضعف والخلل في تلك الادوات ان وجدت والتي من شأنه ان يسهم في عدم اكتشافها للمخاطر المصرفية التي تتعلق باستمرار واستقرار النظام المصرفي وفي الوقت المبكر:

٤-١ **التحليل المكتبي:**

يستخدم البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان النسب والمؤشرات التالية لإنجاز مهامه المتمثلة بالتحليل المكتبي للبيانات والقوائم المالية للمصارف التجارية الخاصة وبشكل دوري:

ت	النسب والمؤشرات	النسب القانونية المقبولة	الغرض من تلك النسب والمؤشرات
١	نسبة اجمالي الائتمان النقدي والتعهدي الى رأس المال المصرف واحتياطياته السليمة	لا تتجاوز ٨٠٠%	التأكد من جودة الأصول
٢	نسبة اجمالي الائتمانات الائتمانية الكبيرة الى رأس المال المصرف واحتياطياته السليمة	لا تتجاوز ٤٠٠%	
٣	نسبة الاستثمارات في الأسهم والحصص داخل وخارج العراق الى رأس المال المصرف واحتياطياته السليمة	لا تتجاوز ٢٠%	
٤	نسبة الإرصدة المدينة للخارج الى رأس المال المصرف واحتياطياته السليمة	لا تتجاوز ٢٠%	
٥	المبالغ الممنوحة لأعضاء ذوي الصلة الى رأس المال المصرف واحتياطياته السليمة	لا تتجاوز ١٥%	
٦	نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع	لا تتجاوز ٧٠%	
٧	نسبة الائتمان النقدي الممنوع لتمويل قطاع العقارات الى اجمالي الائتمان النقدي		
٨	نسبة جاري المدينين بما في ذلك السحب على المكشوف الى اجمالي الائتمان النقدي		
٩	نسبة الائتمان المتعثر الى اجمالي الائتمان النقدي		
١٠	نسبة مخصص الائتمان الى الديون غير المنتجة للدخل بعد طرح الفوائد المتراكمة		
١١	مخصص القروض الى اجمالي القروض (النقدي + التعهدي)		
١٢	الائتمان النقدي الى رأس المال والاحتياطيات السليمة		
١٣	الائتمان التعهدي الى رأس المال المصرف واحتياطياته السليمة		
١٤	نسبة التأمينات والمقوضات المستلمة لقاء التزامات تعهدية الى اجمالي الائتمان التعهدي		
١٥	نسبة صافي الموجودات الثابتة المحتفظ بها للأغراض المصرفية الى رأس المال المصرف واحتياطياته السليمة		
١٦	نسبة الديون غير المنتجة مطروحاً منها المخصصات الخاصة والفوائد المعقولة الى رأس المال المصرف واحتياطياته السليمة		
١٧	نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات		
١٨	نسبة الاستثمارات الى اجمالي الموجودات		
١٩	نسبة الإرصدة النقدية الى اجمالي الموجودات		
٢٠	نسبة اجمالي الائتمان النقدي الممنوع لأكثر ٢٠ زبون الى اجمالي الائتمان النقدي		
٢١	الديون المتعثرة (غير المنتجة) الى رأس المال المصرف واحتياطياته السليمة		
٢٢	نسبة كفاية رأس المال	١٢%	التأكد من جودة رأس المال
٢٣	رأس المال المكتتب به الى اوزان المخاطر للبنود داخل وخارج الميزانية		
٢٤	نسبة الرافعة المالية (حسابات رأس المال / الموارد الذاتية الى الموجودات داخل الميزانية)		
٢٥	نسبة رأس المال المصرف واحتياطياته السليمة الى اجمالي الموجودات داخل الميزانية وصافي التعهدات خارج الميزانية		
٢٦	نسبة السيولة الى رأس المال المصرف واحتياطياته السليمة	٣٠%	التأكد من جودة السيولة
٢٧	نسبة رصيد اكر عشر مودعين الى اجمالي الودائع		
٢٨	نسبة الودائع الثابتة الى اجمالي الودائع		
٢٩	نسبة هامش الفوائد الى اجمالي الإيرادات		
٣٠	نسبة الإيرادات غير الفوائد الى اجمالي الإيرادات		التأكد من جودة الربحية
٣١	نسبة إيراد بيع وشراء المعاملات الأجنبية الى اجمالي الإيرادات		

ومن خلال الدراسة وتحليل النسب والمؤشرات اعلاه وعلى ضوء ما تحيط بالمصارف من المخاطر تتعلق بالتعثر والفشل المصرفي وجد بانه لا يرتقي الى مستوى يستطيع البنك المركزي تحقيق الهدف المنشود من هذا التحليل وذلك للأسباب التالية:

أ. افتقار معظم النسب والمؤشرات المعتمدة الى النسب المعيارية، والتي من خلالها يستطيع القائمين بالتحليل المكتبي من معرفة حجم الانحرافات الحاصلة ومدى تأثيرها بشكل مباشر او غير مباشر على الاداء المصرفي بشكل عام، مما ادى ذلك الى فقدان اهمية التحليل.

ب. ان النسب المعتمدة اعلاه مستخدمة لغرض تقويم بعض عناصر قائمة المركز المالي وليس بشكل كامل لكافة عناصر الاصول والخصوم وبشكل تفصيلي.

ج- ان النسب اعلاه لم تتضمن تحليل لأي حساب من حسابات قائمة التدفق النقدي، والتي تعتبر من اهم القوائم المالية كونها تعطي المحللين عن اهم مؤشرات المخاطر المصرفية.

د. اعتماد التحليل المكتبي فقط على التحليل العمودي لبعض عناصر قائمة المركز المالي، دون وجود لأي تحليل افقي لاهم حسابات القوائم والبيانات المالية التي تحدد توجهات وسياسات ادارات المصارف، وبالتالي معرفة اهم المخاطر المصرفية.

هـ- عدم وجود اي تنسيق مشترك بين الاقسام المرتبطة بالمديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان (قسم التحليل المكتبي، قسم التفتيش الميداني) بحيث تكون مخرجات التحليل المكتبي هي بمثابة مدخلات للتفتيش الميداني عند قيامها بأداء مهامها.

٢-٤ التفتيش الميداني:

تعتمد المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان على اسلوب التفتيش الميداني الى جانب التحليل المكتبي لغرض تحقيق الهدف الاساسي المنشود للبنك المركزي العراقي والمتمثل بالمحافظة على النظام المالي المصرفي فضلا عن المحافظة على اموال وحقوق المساهمين والاطراف ذات العلاقة، ولتحقيق ذلك الهدف فان قسم التفتيش الميداني ينجز مهامه من خلال الاتي:

١- تعتمد المديرية اعلاه على خطة سنوية تتمثل باختيار عينة من المصارف الخاصة وليس جميع المصارف لغرض اجراء التفتيش الميداني عليها.

٢- اعتماد الى جانب الخطة السنوية اسلوب التفتيش الميداني المبني على اساس الشكاوى والمعلومات الواردة الى تلك المديرية.

٣- تعتمد لجان التفتيش الميداني على الوسائل التالية لإنجاز مهامها:

أ- تفتيش التزام ادارات المصارف بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة من الجهات ذات العلاقة.

ب- تقويم المخاطر التي تتعرض لها المصارف بشكل عام.

وبسبب قلة الموارد البشرية والفنية ولضيق الوقت المتاح امام تلك اللجان فإنها تهمل ما جاء في الفقرة (أ) وتعتمد بشكل اساسي على الفقرة (ب) اعلاه.

٤- عدم وجود برامج تفتيشية مكتوبة لدى القسم التفتيش الميداني، بل يتم الاعتماد على الخبرة الشخصية والمهنية لأعضاء اللجان المشكلة لغرض اداء مهمة التفتيش الميداني.

٥- عدم اعتماد اللجان التفتيشية على نتائج التحليل المكتبي.

وعلى ضوء ذلك فان الباحث يرى بضرورة ان تكون اللجان التفتيشية عند المستوى مطلوب من الاداء لغرض تشخيص جميع الحالات السلبية التي تمر بها المصارف وتحديد اهم مخاطر التعثر والفشل المالي والاداري من خلال وجود النقاط الضرورية ادناه:

أ- شمول جميع المصارف التجارية الخاصة بالتفتيش الميداني من خلال وضع خطة سنوية شاملة استناداً الى قانون المصارف العراقي المرقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.

ب- اعتماد لجان التفتيش الميداني على الاسلوبين ادناه وعدم اهماله وهما:

(١) تفتيش الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة من الجهات ذات العلاقة.

(٢) التفتيش المعتمد على دراسة وتحليل المخاطر المصرفية.

- ج- وجود برامج تفتيش ميدانية مكتوبة ومحدثة بشكل دوري وبما يتلاءم مع المخاطر والمعوقات يتعرض لها القطاع المصرفي.
د- ضرورة وجود تنسيق بين اقسام مديرية الرقابة الصيرفة والائتمان لغرض تبادل المعلومات فيما بينهم.

٣-٤ معيار (CAMELS) لتقويم وتصنيف المصارف التجارية:

لغرض تقويم اداء المصارف التجارية وتصنيفها اعتمد البنك المركزي العراقي منذ عام ٢٠٠٦ على هذا المعيار تحقيقاً لسلامة واستقرار النظام المصرفي في العراق، ويتضمن هذا المعيار مجموعة من المعلومات الكمية والنوعية الخاصة بالمصارف التجارية الخاصة، ويتم استخدامها لغرض تحديد نقاط الضعف في ادارات المصارف سواء كانت تتعلق بالجانب المالي او التشغيلية او الادارية، لغرض وضع معالجات سريعة وتوجيه اهتمام الرقابة والاشراف عليها، علماً بان البنك المركزي العراقي يعتمد بشكل اساسي على خمسة عناصر من هذا المعيار و لم يأخذ بالنظر الاعتبار العنصر السادس الذي تم اضافته منذ العام ١٩٩٨ والخاص (حساسية مخاطر السوق) والذي يرمز لها بحرف (s) في المعيار (Sensitivity of Market Risk)، وندرج ادناه اليه العمل بهذا المعيار من قبل البنك المركزي العراقي:

أ. التصنيفات المعتمدة:

الدرجة	التقويم
١	ممتاز
٢	جيد جداً
٣	جيد
٤	حدي
٥	ضعيف

ب. تفاصيل التصنيفات المعتمدة:

١. المستوى الأول (ممتاز):

العنصر الأول (رأس المال)	العنصر الثاني (نوعية الموجودات)	العنصر الثالث (الادارة)	العنصر الرابع (الارباح)	العنصر الخامس (السيولة)
١. مستوى رأس المال والنسب تتجاوز جميع المتطلبات القانونية	١. نسبة الموجودات المتوفرة قليل جداً.	١. الفهم الشامل للمخاطر المصرفية.	١. الدخل الصافي لتلبية متطلبات مخصص خسائر القروض	١. توفر موجودات سائلة وسريعة التحويل كافية لعملية
٢. اداء الارباح جيد ويغطي مخصص خسائر القروض على النمو الداخلي لرأس المال	٢. السيطرة على القروض المتأخرة التسديد (المدة من قبل الادارة) وهناك اجراءات لتقليل مخاطرها.	٢. الاداء المالي قوي في جميع المجالات	٢. وضع ميزانية وتخطيط رقابية قوية على الدخل والنفقات.	٢. التخطيط والرقابة والاشراف من قبل الادارة على
٣. القروض وكذلك زيادة رأس المال.	٣. عدم وجود تركيزات ائتمانية وقروض لأشخاص ذوي صلة.	٣. هناك سياسات واجراءات مكتوبة وواضحة مطبوعة ويتم مراجعتها.	٣. معظم الدخل من الارباح الاساسية وهناك الحد الأدنى من	٣. سياسة توافر السيولة.
٤. الادارة كفوة قادرة على تحليل المخاطر وادارتها.	٤. احتياطي خسائر القروض كافى وهناك رقابة على القروض المتوفرة.	٤. الكادر كفوة ومدرّب ولديه خبرة على جميع المستويات	٤. اعتماد على البود الاستثنائية ومصادر دخل غير تقليدية.	٤. دأماً هناك خطة للطوارئ في مجال توافر السيولة.
٥. حجم منخفض للموجودات المتوفرة بشكل جيد	٥. المصرف ملتزم في تنفيذ الواجبات التنظيمية والإرشادية والتعليمات	٥. التجارب والتعاون مع البنك المركزي العراقي في جميع المتطلبات.	٥. جميع نسب الربحية ايجابية.	٥. جميع نسب السيولة ايجابية.

٢. المستوى الثاني (جيد جداً):

العنصر الأول (رأس المال)	العنصر الثاني (نوعية الموجودات)	العنصر الثالث (الادارة)	العنصر الرابع (الارباح)	العنصر الخامس (السيولة)
١. مستويات رأس المال والنسب تتجاوز جميع المتطلبات القانونية	١. حجم الموجودات المتوفرة في حالة تزايد عن السنوات السابقة بنسب بسيطة.	١. هناك فهم شامل للمخاطر المصرفية	١. الدخل الكافي لتلبية متطلبات مخصص خسائر القروض	١. توفر موجودات سائلة كافية في ادارة الأصول
٢. اداء الارباح جيد ويغطي مخصص خسائر القروض لكن لم يلبى زيادة رأس المال بشكل كامل.	٢. هناك تزايد في حجم الدين المتأخرة وهناك ارتفاع في تجديد القروض.	٢. الاداء المالي جيد لكن هناك بعض المشاكل تستطيع الادارة تجاوزها بنون الرقابة التنظيمية	٢. وضع ميزانية وتخطيط على الدخل والنفقات مع وجود	٢. والخصوم مع وجود بعض المشاكل تستطيع الادارة
٣. الادارة كفوة وتسمى لنمو رأس المال بشكل جيد.	٣. وجود بعض التركزات الائتمانية لكن مسيطر عليها.	٣. هناك سياسات واجراءات مكتوبة وواضحة يتم تطبيقها ولكن لا يتم مراجعتها	٣. صنف في الرقابة	٣. خطتها المصروف فمداً لكن قد يتعرض الى بعض
٤. نسبة الموجودات المتوفرة لا تتجاوز 10% من اجمالي رأس المال.	٤. احتياطي خسائر القروض كافى حالياً.	٤. طاقم العمل جيد في كل المستويات لكن يحتاج الى تحسين ادائها بشكل عام	٤. الارباح مستقرة بوجه عام ونتيجة عن التفاعلات المصرفية	٤. المشاكل المحتملة تؤدي الى عدم التوازن بين الأصول
	٥. المصرف ملتزم في تنفيذ الواجبات التنظيمية والإرشادية مع بعض السبلات تستطيع الادارة تجاوزها.	٥. هناك تجارب وتعاون مع البنك المركزي العراقي	٥. جميع نسب الربحية ايجابية	٥. والخصوم يمكن تلافيها.
		٦. وجود قسم مخصص للرقابة الداخلية يعمل بشكل جيد		٦. هناك خطة للطوارئ لكن لم يتم مراجعتها دورياً.

٣. المستوى الثالث (جيد):

العنصر الأول (رأس المال)	العنصر الثاني (نوعية الموجودات)	العنصر الثالث (الادارة)	العنصر الرابع (الارباح)	العنصر الخامس (السيولة)
١. مستويات رأس المال والنسب وجميع المتطلبات القانونية يمكن المصرف من تنفيذها.	١. هناك ارتفاع في الموجودات المتوفرة ويشكل كبير	١. التقويم ضعيف للمخاطر وعمليات التخطيط	١. الدخل يغطي متطلبات مخصصات خسائر القروض	١. توفر موجودات سائلة لكن غير كافية في
٢. انخفاض في مستوى الارباح لكنه يغطي خسائر القروض ولم يلبى النمو الداخلي لرأس المال	٢. ارتفاع بالموجودات المتوفرة ويتم اعادة جدولتها وتمديدتها بشكل مستمر	٢. ضعف اتخاذ الاجراءات التصحيحية	٢. لا يساعد على النمو الداخلي لرأس المال	٢. ادارة الأصول والخصوم ولا تغطي الاحتياجات
٣. ارتفاع في حجم الموجودات المتوفرة تتجاوز 25% من اجمالي رأس المال.	٣. مخصص خسائر القروض غير كافى على الرغم من ان هناك ارباح تغطي مخصص الخسائر	٣. توفر السياسات المكتوبة والاجراءات الملزمة ولكنها غير منفذة ويعتمد على التعليمات الفورية المتوفرة	٣. هناك خطة سنوية للدخل والنفقات لكن لم	٣. يتم تنفيذها بشكل جيد
٤. هناك ضعف في اداء الادارة وتحتاج الى اشراف تنظيمي لضمان معالجة المشاكل وخاصة المتعلقة بالرجعية ونوعية الموجودات	٤. هناك تركيزات ائتمانية عالية وقروض لأشخاص ذوي صلة ولم تراقب بشكل جيد.	٤. عدم التعاون مع البنك المركزي العراقي في تنفيذ المتطلبات التنظيمية	٤. هناك جذب في مبالغ الارباح على مر	٤. تكشف الخطأ بعض المشاكل الا انه يمكن
	٥. لم يتم تطبيق الواجبات التنظيمية والإرشادية بشكل جيد.	٥. هناك ضعف في بعض فرق الموظفين تحتاج الى تدريب في جميع المستويات لتحسين ادائه	٥. السنين على زيادة في نسبة الارباح الاستثنائية	٥. معالجة في اللجوء للموارد الاستثنائية.
	٦. الموجودات غير الائتمانية (مثل الاستثمارات والموجودات الاخرى) تظهر مخاطر غير اعتيادية تهدد بالخسائر	٦. ضعف قسم الرقابة الداخلية للمصرف	٦. هناك بعض النسب تظهر اتجاهات سلبية.	٦. هناك خطة للطوارئ لا يتم تنفيذها.

٤. المستوى الرابع (حدي):

العنصر الخامس (السيولة)	العنصر الرابع (الإيراج)	العنصر الثالث (الإدارة)	العنصر الثاني (نوعية الموجودات)	العنصر الأول (رأس المال)
١. عدم توفر موجودات سائلة كافية وأن معظم الموجودات لا يمكن تحويلها إلى سيولة. ٢. الخطر محصور بالاحتياجات الطارئة قصيرة الأمد ولا توجد تخطيط على طول المدة المتوسطة. ٣. مصادر التمويل محصورة بآليات المركزي العراقي أو بمصادر أخرى ذات شروط غير مناسبة. ٤. معظم النسب تظهر اتجاهات سلبية وتطلب اهتمام فوري ورقابة تنظيمية.	١. الدخول لا يغطي متطلبات زيادة رأس المال ومخصص خسائر الفروض. ٢. لا توجد لدى المصرف خطة سنوية للدخل والنفقات. ٣. القسم الأكبر من الإيراج ينتج عن العمليات الإستثنائية. ٤. معظم النسب المستخدمة للربحية تظهر اتجاهات سلبية.	١. لا توجد تخطيط للمخاطر وتوجد مشاكل خطيرة في المصرف وفي جميع المجالات. ٢. ضعف الاداء المالي أدى إلى حدوث مشاكل كبيرة تجعل احتمالية الإفلاس كبيرة. ٣. لدى المصرف مخالفات أساسية من شأنها أن تعرضها إلى عقوبات قانونية ولا رقابة داخلية. ٤. هناك ضعف ونقص كبير في الكادر الوظيفي يؤثر على مجمل نتائج المصرف. ٥. يجب على إدارة المصرف أن تأخذ بنظر الاعتبار وجوب قيامه باستبدال مجلس إدارته أو قيام البنك المركزي العراقي بغرض الوصاية تحت إشراف تنظيمي.	١. الموجودات المتوفرة مرتفعة بنسبة كبير جداً قد ينتج عنها الإضرار. ٢. ارتفاع في الائتمان المتغير والاحتياطيات غير كافية والمصرف غير قادر على تحديد الاحتياطيات. ٣. هناك تركيز عالية وفروض لأشخاص ذوي صلة ذات أداء ضعيف تشكل مخاطر كبيرة على المخظة الائتمانية وهي غير مسيطر عليها. ٤. عدم تطبيق لعموم اللوائح والتطبيقات. ٥. الموجودات الغير الائتمانية متعززة وتسبب خسارة كبيرة لرأس المال.	١. مستويات رأس المال والنسب لا تغطي جميع المتطلبات القانونية. ٢. ضعف أداء الإيراج ولا تغطي مخصص خسائر الفروض ولا يغطي التمو الداخلي لرأس المال. ٣. ارتفاع في حجم الموجودات المتعززة تتجاوز 50% من إجمالي رأس المال. ٤. ضعف الإدارة واضح جداً ويحتاج إلى إشراف تنظيمي مباشر لاتخاذ اجراءات لتصحح النواقص لاتخاذ الاجلاس

٥. المستوى الخامس (ضعيف):

العنصر الخامس (السيولة)	العنصر الرابع (الإيراج)	العنصر الثالث (الإدارة)	العنصر الثاني (نوعية الموجودات)	العنصر الأول (رأس المال)
١. عدم توفر موجودات سائلة أو موجودة مسرعة التسييل وأن جميع موجوداته لا يمكن تحويلها إلى سيولة كون معظمها ثابتة. ٢. المصرف لا يخطط ولا يدير احتياجات السيولة لديه. ٣. ليس لدى المصرف منفذ للوصول إلى مصادر التمويل في الحالات الطارئة إلا عن طريق البنك المركزي العراقي. ٤. جميع النسب تظهر اتجاهات سلبية تشير إلى عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.	١. تعرض المصرف لخسائر كبيرة تؤدي إلى إضراره. ٢. لا توجد لدى المصرف خطة سنوية للدخل والنفقات. ٣. جميع أو معظم الإيرادات متأتية من عمليات استثنائية. ٤. جميع النسب المستخدمة تظهر اتجاهات سلبية مما يتطلب اجراء فوري من قبل البنك المركزي العراقي.	١. لا توجد تخطيط للمخاطر وتوجد مشاكل خطيرة في المصرف وفي جميع المجالات. ٢. ضعف الاداء المالي أدى إلى حدوث مشاكل كبيرة تجعل احتمالية الإفلاس كبيرة. ٣. لدى المصرف مخالفات أساسية من شأنها أن تعرضها إلى عقوبات قانونية ولا رقابة داخلية. ٤. هناك ضعف ونقص كبير في الكادر الوظيفي يؤثر على مجمل نتائج المصرف. ٥. يجب على إدارة المصرف أن تأخذ بنظر الاعتبار وجوب قيامه باستبدال مجلس إدارته أو قيام البنك المركزي العراقي بغرض الوصاية تحت إشراف تنظيمي.	١. الموجودات المتعززة مرتفعة بنسبة كبير جداً قد ينتج عنها الإضرار. ٢. ارتفاع في الائتمان المتغير والاحتياطيات غير كافية والمصرف غير قادر على تحديد الاحتياطيات. ٣. هناك تركيز عالية وفروض لأشخاص ذوي صلة ذات أداء ضعيف تشكل مخاطر كبيرة على المخظة الائتمانية وهي غير مسيطر عليها. ٤. عدم تطبيق لعموم اللوائح والتطبيقات. ٥. الموجودات الغير الائتمانية متعززة وتسبب خسارة كبيرة لرأس المال.	١. مستويات رأس المال والنسب لا تغطي جميع المتطلبات القانونية. ٢. ارتفاع غير كافية قد تكون ضئيلة لا تغطي التخصصات ولا تستطيع دعم رأس المال. ٣. ارتفاع في حجم الموجودات المتعززة يتجاوز 75% من إجمالي رأس المال. ٤. ضعف كبير في الإدارة يحتاج إلى تدخل الجهات التنظيمية بشكل مباشر لتخفيف الخسائر للمودعين والدائنين ومنع انهيار المصرف. ٥. ربما المساهمين يكونوا قادرين على منع الإفلاس.

وعلى ضوء المعايير المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي في تطبيق هذا المعيار فان الباحث يرى بوجود بعض من نقاط الضعف ادناه والتي تساهم بشكل واخر في تخفيض اهميتها:

١. ان عملية التقويم والتصنيف للمصارف التجارية وفق هذا المعيار تعتمد بشكل اساسي على تقارير نتائج العمل الميداني للجان التفتيشية، وبالتالي فان عدم وجود برامج تفتيشية مكتوبة ومحدثة سوف ينعكس سلباً على عملية صحة المعلومات التقويمية لأداء المصارف.

٢. بالرغم من اضافة عنصر سادس الى هذا المعيار والمتمثلة ب (مخاطر حساسية السوق) منذ عام ١٩٩٨ الا أن البنك المركزي العراقي لازال يعتمد على خمسة عناصر فقط.

٣. ان تقويم وتصنيف المصارف يتم من خلال تقسيم مجموع الدرجات التي يحصل عليها كل عنصر على عدد عناصرها ضمنية وتضرب الناتج بالوزن الترجيحي المعياري لذلك العنصر، وهكذا لبقية العناصر الاخرى، وبالتالي فان الباحث يرى وعلى ضوء المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية في الوقت الحالي فان هذه الطريقة لم ترتقي لمستوى ان يكتشف مؤشرات التعثر والفشل المصرفي في الوقت المبكر، وخصوصاً هنالك بعض عناصر تخضع لتقويم نوعي وليس كمي، مما يستوجب اعادة النظر في الية تطبيق هذا المعيار من شأنها تساعد البنك المركزي لتقويم وتصنيف المصارف بشكل دقيق.

٤. بسبب عدم اعتماد البنك المركزي على خطة شاملة في شمول جميع المصارف التجارية الخاصة بعملية التفتيش الميداني، سوف يؤثر على صحة المعلومات وعملية التقويم لتلك المصارف، وخصوصاً فيما يتعلق بتلك المصارف التي تمتلك فروع متعددة والتي تحتاج الى بيانات ومعلومات خضعت للتفتيش الميداني من اجل حصر وتجميع المعلومات.

٥. عدم وجود معيار او ارشادات صادرة من قبل البنك المركزي العراقي بشأن نتائج عملية التصنيف والتقويم المصارف التجارية وماهي الاجراءات الواجبة اتخاذها بعد تلك العملية.

٦. ان هذا المعيار المعتمد من قبل البنك المركزي لم يتضمن بشكل تفصيلي الية لتقويم لكل عنصر من عناصرها التي يجب ان تتبعها اللجان التفتيشية او القائمين عليها، كما هو في المعيار الدولي الاساسي.

٤-٤ تحليل ودراسة تقرير مراقب الحسابات:

ان الاداة الرابعة التي يستخدمها البنك المركزي العراقي في عملية الرقابة الإشرافية تتمثل بدراسة وتحليل اهم النقاط الواردة في تقرير مراقب الحسابات السنوي من ملاحظات والتحفظات والايضاحات المذكورة، ولغرض تفعيل هذه الاداة بشكل اكثر كفاءة وفاعلية ولوجود جوانب مشتركة في ادائهما، لابد ان يكون هنالك وثيقة مكتوبة يتم من خلالها تنظيم العلاقة بين البنك المركزي العراقي ومراقبي حسابات المصارف في فهم وتبادل المعلومات بينهما وفيما يخص التحقق من ملائمة استقرار واستمرارية النظام المصرفي وفق ماورد ببيان التدقيق الدولي المرقم (١٠٠٤).

٥-١ الاستنتاجات والتوصيات:

٥-١ الاستنتاجات:

١. ان النسب والمؤشرات المستخدمة في الوقت الحالي من قبل قسم التحليل المكتبي غير كافية في اكتشاف مخاطر التعثر والفشل المصرفي في الوقت المناسب وذلك بسبب عدم شموليتها لكافة القوائم المالية ذات التأثير الجوهرى على استقرار واستمرارية النشاط المصرفي.

٢. ان عدم وجود تنسيق بين قسمي التحليل المكتبي والتفتيش الميداني في اداء وظائفهما سوف ينعكس سلباً على كفاءة وفاعلية وظيفة الرقابة الإشرافية للمديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في اكتشاف مخاطر تتعلق باستقرار واستمرارية المصارف التجارية في الوقت المناسب.

٣. ان اعتماد المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان على اسلوب اختيار العينات من المصارف لغرض اجراء التفتيش الميداني وعدم شمول جميع المصارف يضعف من كفاءة وفاعلية وظيفة الرقابة الإشرافية في اكتشاف المخاطر المصرفية ذات التأثير الجوهرى على استمرارية تلك المصارف.

٤. ان عدم وجود برامج تفتيشية مكتوبة وشاملة لكافة المخاطر المصرفية ومحدثة اولاً بأول لدى اللجان التفتيشية سوف ينعكس سلباً في اكتشاف مخاطر استقرار واستمرارية المصارف التجارية في الوقت المناسب.
٥. ان معيار (camels) المستخدم في تصنيف وتقييم المصارف يعتمد بشكل اساسي على نتائج عملية التفتيش الميداني وبالتالي فان وجود نقاط الضعف المذكورة اعلاه في اداء مهمة التفتيش الميداني سوف ينعكس سلباً على اهمية هذا المعيار.

٢-٥ التوصيات:

- أ. ضرورة ان تكون النسب والمؤشرات المستخدمة من قبل قسم التحليل المكتبي شاملة لكافة الحسابات والقوائم المالية لكي يتم اكتشاف المخاطر المصرفية التي من الممكن ان تؤثر على استمرارية نشاطه.
- ب. ضرورة ان يكون هنالك تنسيق عال المستوى بين قسمين التحليل المكتبي والتفتيش الميداني في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالشكل الذي يساهم في رفع كفاءة وفاعلية وظيفة الرقابة الإشرافية وبالتالي اكتشاف لمخاطر التعثر والفشل المالي في الوقت المناسب.
- ت. ضرورة قيام المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بوضع خطة سنوية متكاملة وتشمل جميع المصارف التجارية لعملية التفتيش الميداني.
- ث. ضرورة ان تكون هنالك برامج تفتيشية مكتوبة وشاملة لكافة المخاطر المصرفية لدى اللجان التفتيشية بالشكل الذي يساهم في الكشف المبكر عن المخاطر المؤثرة على استقرار واستمرارية النشاط المصرفي وفي الوقت المبكر.
- ج. ضرورة اعتماد معيار لتصنيف وتقييم المصارف (camels) على مخرجات كفاءة من عملية التفتيش الميداني بالشكل الذي يساهم في الكشف عن مخاطر التعثر والفشل المصرفي.

المصادر

أولاً. المصادر العربية

أ. كتب وبحوث باللغة العربية:

١. زكية، وعيل (اهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية)، الجزائر ٢٠٠٩.
٢. الكراسنة، ابراهيم، "اثر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر " صندوق النقد الدولي، الطبعة الثانية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٠.
٣. الامام صلاح الدين محمد امين، والشمري، وصادق راشد، تفعيل انظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق لمعايير الدولية نظام CRAFT نموذجاً، بحث منشور في النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع، كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٠.
٤. حسن، صلاح، "تحليل وإدارة حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية" دار الكتاب الحديث، القاهرة، جمهورية مصر العربية. ٢٠١١.
٥. بوخلخال، يوسف، "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- مجلة الباحث عدد ١٠ / ٢٠١٢، جامعة الأغواط، الجزائر، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.
٦. فرج، كريم حمود " متطلبات اقامة اقسام فعالة للرقابة الداخلية في المصارف التجارية " اصدارات رابطة المصارف العراقية، بغداد، ٢٠٠٨.
٧. ال علي، رضا صاحب ابو محمد (ادارة المصارف _ مدخل تحليلي كمي معاصر) الطبعة الاولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الاردن ٢٠٠٢.
٨. عبد الله، خالد امين، ادارة العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩.
٩. زكريا الدوري، يسرا السامرائي (البنوك المركزية والسياسة النقدية)، ٢٠١٣.
١٠. مبارك، احلام موسى، الية الرقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٥.
١١. عبد الله، خالد امين، العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة السابعة، ٢٠١٤.
١٢. عبد النبي، محمد احمد " الرقابة المصرفية "، دار زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، ٢٠١٠.

١٣. ذهبية، بلعيد، " الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل اداء البنوك الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٧.
- ١٤.. شاهين، عبد الله، أثر تطبيق نظام تقييم المصرفي (camels) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، ٢٠٠٥.

ب. القوانين:

١. قانون البنك المركزي العراقي.
٢. قانون المصارف العراقية رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.

ثانياً. المصادر الأجنبية

1. Basel Committee on Banking Supervision, External audits of banks, Basel 2013.
2. Rose, peter .S. & Hudging, Sylvia C.-2008-Bank Management and Financial Services – Megraw –Hill Irwin, Zth.ed.u.s.a2008.